

annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المراجعة الدورية الشاملة والمجتمع المدني تجميع من افضل الممارسات في العالم العربي

كانون الأول/يناير ٢٠١٦



مقدمة

وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الاستعراض الدوري الشامل (UPR) بأنه يملك "إمكانات كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أحلك أركان العالم"، وهو منذ إنطلاقه في ٢٠٠٨، يُروَّج له كآلية فريدة لرصد حقوق الإنسان. وهو فريد من نوعه، فهو شامل ودوري - يُقام كل أربع سنوات ونصف سنة لكل أعضاء الأمم المتحدة، ويستعرض حالة حقوق الإنسان باتخاذ نهج شمولي، لا تحده أي مجموعة من الحقوق أو القضايا. وفي الواقع، وعلى مقربة من نهاية الدورة الثانية في ٢٠١٦، يسلم رئيس مجلس حقوق الإنسان الضوء على أن هذه العملية أنتجت "تأملاً ذاتياً وتحسيناً ذاتياً" في العديد من الدول.

ونظراً إلى تقلص مساحة المجتمع المدني في المنطقة العربية وكذلك على الصعيد العالمي، يقدم الاستعراض الدوري الشامل مساحة لتعزيز دور المجتمع المدني كرقيب وعلى ممارساته الرقابية من خلال خطوات مناصرة ملموسة على المستوى الوطني والدولي. ويتراوح دور المجتمع المدني في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل بين تقديم مساهمة ومتابعة النتائج. ومع ذلك، فالقيمة المضافة للاستعراض الدوري الشامل تتمثل في استخدامه كأداة للمراقبة والمناصرة المستمرتين لحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية القائمة على الحقوق. وهذا ينبغي أن يكون من خلال التفاعل المنهجي في عملية تسليط الضوء على الأسباب الجذرية للانتهاكات والدعوة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في التوصيات وتعزيز بناء التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني.

تهدف هذه الأداة المرجعية الوجيزة إلى تقديم رؤى إلى مجموعات المجتمع المدني التي تخطط مستقبلاً للدخول في آلية الاستعراض الدوري الشامل ورفع مستوى الوعي بدور منظمات المجتمع المدني في هذه العملية. وفق ذلك، هي تبدأ بوصف موجز لعملية الاستعراض الدوري الشامل، في لمحة من خلال قسم للأسئلة والإجابات وتعرض العملية في رسم تخطيطي. ثم تصف الأداة المرجعية كيف شاركت المنطقة العربية في العملية منذ ٢٠٠٨، في حين تعرض في شكل موجز الاتجاهات. ويصنف القسم التالي حالات من بلدان مختارة قد تكون مفيدة للمجموعات الراغبة في المشاركة في آليات الرصد والمناصرة. وتعكس الحالات بعض الخصائص المشتركة لكن أيضاً دروساً مستفادة متنوعة وأفضل الممارسات من كل تجربة. وفي عدة دورات لبناء القدرات والتدريب على المراجعة الدورية الشاملة، أدركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، باعتبارها شبكة إقليمية شارطت في عملية الاستعراض الدوري الشامل لمصر ولبنان واليمن والسودان والبحرين وتونس وسوريا وفلسطين والأردن، أن تقاسم الدروس المستفادة مفيد لفهم آلية الاستعراض الدوري الشامل في شكل أفضل، لكن الأهم من ذلك للاشتراك في العمل في شكل أكثر فاعلية. ويركز القسم الأخير على كيفية المضي قدماً في الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتعزيز حقوق الإنسان.

الاستعراض الدوري الشامل: أسئلة وإجابات^٢

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟ الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو آلية للأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان أنشئت في ٢٠٠٨، وتنطوي على مراجعة دورية لسجلات حقوق الإنسان في كل الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة.

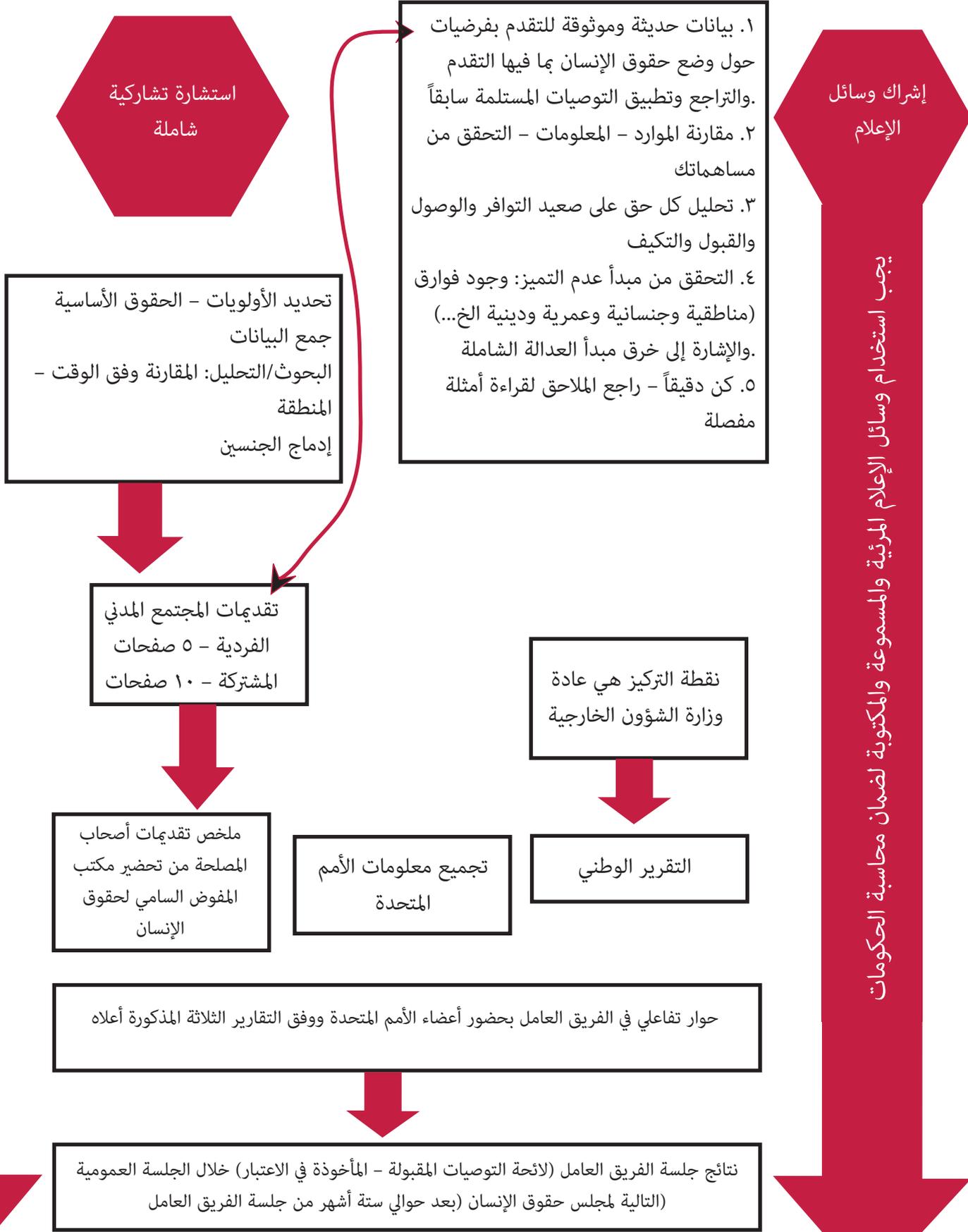
على أي أساس تقوم الاستعراضات؟ تجري الاستعراضات في جلسة للفريق العامل في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بسويسرا، وتستند على ١. تقرير وطني تعده الدولة قيد الاستعراض ٢. تجميع لمعلومات للأمم المتحدة تحتوي على معلومات من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان ومجموعات، تُعرف باسم الإجراءات الخاصة، وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ٣. ملخص لتقديرات الجهات المعنية يعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من المعلومات المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

كيف تُجرى الاستعراضات؟ تشمل الاستعراضات مناقشة تفاعلية تستمر لثلاث ساعات ونصف الساعة بين دولة قيد الاستعراض والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وخلال هذا النقاش، يعرض الوفد الوطني تقريره ويمكن لأي دولة عضو في الأمم المتحدة اتخاذ الكلمة لإبداء تعليقات وطرح أسئلة وتوصيات مباشرة. وتتألف الترويكا من ثلاثة أعضاء في مجلس حقوق الإنسان بمثابة مقررین للدورة.

ما هي نتائج الاستعراض؟ يُتَبَنَّى التقرير الذي أعدته اللجنة الثلاثية، المشار إليه باسم "تقرير النتائج"، ضمن جلسة الفريق العامل نفسها، ابتداء من الـ ٤٨ ساعة التي تلي الاستعراض القطري. ويلى الاعتماد الإجرائي هذا اعتماد في الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان. وتُقسَم ساعة واحدة مخصصة للاعتماد كما يلي (أ) ٢٠ دقيقة للدولة قيد المراجعة، (ب) ٢٠ دقيقة للدول لأخذ الكلمة والتعبير عن رأيها في نتائج الاستعراض و(ج) ٢٠ دقيقة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإبداء تعليقات عامة.

ما هي الخطوات التي تُتخذ كمتابعة للمراجعة؟ تقع على الدولة المسؤولية الأساسية لتنفيذ التوصيات الواردة في النتيجة. وخلال الاستعراض التالي، يُتَوَقَّع من الدولة إبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمستجدات تنفيذ التوصيات، فضلاً عن أي تطورات في مجال حقوق الإنسان. وبين استعراضين، تُشجَّع الدولة أيضاً على تقديم تقارير تنفيذ نصفية.

عملية الاستعراض الدوري الشامل: لمحة عن الأساسيات



إشراك الاستعراض الدوري الشامل في المنطقة العربية

اعتُبر استحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان (HRC)، المعتمدة في حزمة بناء المؤسسات بمثابة اختبار لفاعلية المجلس نفسه. وبالنسبة إلى المنطقة العربية، للاستعراض الدوري الشامل أهمية خاصة إذ أن الدورة الأولى للاستعراض حصلت مع دولة عربية. وكانت البحرين أول دولة تُستعرض. وتضمنت الجلسة الأولى ثلاث دول عربية أخرى، هي تونس والمغرب والجزائر.

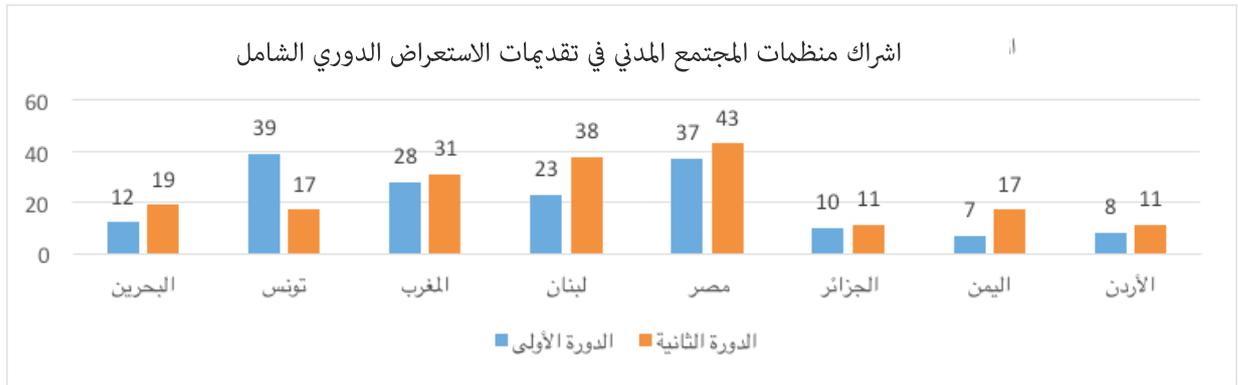
ومع ذلك، وبحلول ذلك الحين، حظيت الدول العربية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل باهتمام ليس بسبب أنها كانت أولى الدول التي تُستعرض وإنما بسبب مقترحاتها حول القواعد الإجرائية وإنشاء طرائق العمل. وكانت لهذه المقترحات "نية واضحة لحماية الدول العربية الأربع قيد الاستعراض من عملية تقييم وتوصية حقيقية ومفتوحة لتطوير سياسات حقوق الإنسان".^٣ وبقيادة مصر (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وباكستان (عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي) وفلسطين (عن المجموعة العربية)، صدرت ورقة غير رسمية مع مقترحات "تراجعية" لطرائق للاستعراض الدوري الشامل. وشملت هذه الورقة قيوداً على اشتراك فاعل لمنظمات المجتمع المدني، شملت أساساً فرض قيود على توزيع المعلومات المقدمة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وقيود على توزيع تقرير الفريق العامل الخاص بالاستعراض الدوري الشامل وفرض حظر كامل على البث الشبكي لجلسات الاستعراض الدوري الشامل. وهدف اقتراح مقدم إلى الحد من تقديمات أصحاب المصلحة لحرصها بمنظمات المجتمع المدني التي تحظى بوضعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهدف آخر إلى عرض مجرد موجز من تحضير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بدلاً من التقارير الكاملة المقدمة من أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من ذلك، ظلت التدابير مثل هذه مجرد مقترحات ولم تُقبَل؛ وفتحت الطرائق النهائية للاستعراض الدوري الشامل مجالاً لمنظمات المجتمع المدني لاستخدام الآلية كأداة لرفع الوعي ونشر المعلومات وتبسيط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان.

وبين هذه الدورة الأولى حين سعت الدول العربية إلى الحد من دور منظمات المجتمع المدني ونهاية الدورة الثانية تقريباً، تكشف لمحة عامة عن المنطقة العربية ما يلي من النقاط الرئيسية:

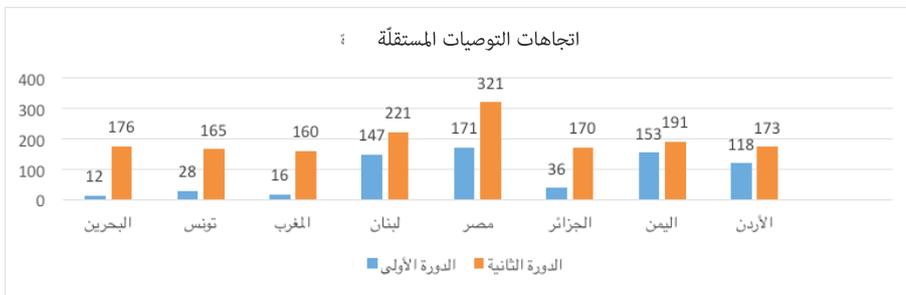
١. في شكل عام، يظهر إشراك المجتمع المدني في العملية (يقدره تقديم المساهمات) اتجاهاً متزايداً. وعلى الرغم من الاختلافات بين بلد وآخر، باستثناء تونس، تشهد بلدان المنطقة إشراكاً أكثر نشاطاً لمنظمات المجتمع المدني في تقديم التقارير. ومن المهم أن نلاحظ أن الطلبات المشتركة ارتفعت إلى حد كبير في بعض البلدان (زادت في لبنان من اثنتين إلى تسع على النحو الوارد في www.ohchr.org) ما يعكس كذلك الاعتراف بالقيمة المضافة لممارسات بناء التحالفات والاجتماعات التنسيقية الوطنية بين منظمات المجتمع المدني.

^٣ <http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/06/2012/report-e1.pdf>

^٤ http://www.upr-info.org/sites/default/files/general-document/pdf/-towards_implementation_by_tiffany_henderson.pdf



٢- بين الدورتين الأولى والثانية للاستعراض، زادت التوصيات التي وردت إلى الدول العربية في شكل ملحوظ، الأمر الذي تطلب دوراً أكثر نشاطاً لمنظمات المجتمع المدني في مرحلة المتابعة وفي رصد تنفيذ هذه التوصيات والالتزامات الطوعية بها. علاوة على ذلك، لا تؤكد الزيادة في عدد التوصيات أن مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان نالت تغطية، فمن المهم أن تناصر منظمات المجتمع المدني أن يتخذ الاستعراض نهجاً شمولياً في صياغة هذه التوصيات. وهذا يعني أن مجموعة من القضايا لا تبقى ذات أولوية مقارنة بالأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب عدد متزايد من التوصيات رسداً منتظماً من منظمات المجتمع المدني، يشمل تطوير إستراتيجيات الرصد وخطط العمل.



قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦

تُشجّع الدول على تزويد المجلس، على أساس طوعي، تحديثاً نصفياً حول متابعة التوصيات المقبولة

٣- بين الدورتين الأولى والثانية للاستعراض، زادت التوصيات التي وردت إلى الدول العربية في شكل ملحوظ، الأمر الذي تطلب دوراً أكثر نشاطاً لمنظمات المجتمع المدني في مرحلة المتابعة وفي رصد تنفيذ هذه التوصيات والالتزامات الطوعية بها. علاوة على ذلك، لا تؤكد الزيادة في عدد التوصيات أن مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان نالت تغطية، فمن المهم أن تناصر منظمات المجتمع المدني أن يتخذ الاستعراض نهجاً شمولياً في صياغة هذه التوصيات. وهذا يعني أن مجموعة من القضايا لا تبقى ذات أولوية مقارنة بالأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب عدد متزايد من التوصيات رسداً منتظماً من منظمات المجتمع المدني، يشمل تطوير إستراتيجيات الرصد وخطط العمل.

البلد	تقرير منتصف المدة
البحرين	http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session1/BH/Bahrain_followup.pdf
المغرب	http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session13/MA/MoroccoImplementation2ndCycle.pdf
السودان	http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session11/SD/SudanImplementation_en.pdf
تونس	http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session13/TN/TunisiaMidTerm_en.doc

٤- بالنسبة إلى المنطقة العربية، كان اشتراك وسائل الإعلام في عملية الاستعراض الدوري الشامل بالحد الأدنى إذ تعاملت معه كموضوع ذي اهتمام خاص وليس كحدث وطني. وفي كثير من الحالات، كان هناك شبه غياب لاشتراك وسائل الإعلام في العملية، مع بعض التغطية لتقرير الحكومة حصراً. مطلوب دور أكثر نشاطاً من منصات الإعلام المحلية، من أجل نشر المعلومات عن عملية الاستعراض الدوري الشامل وإبراز أهميته في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإنما كذلك في ضمان المساءلة. وهذا يتطلب من مجموعات الإعلام المتابعة مع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة في إعداد التقارير وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الدول العربية. وفي هذا الصدد، فإن التدريب وبناء القدرات المنظمة عمداً للصحافيين ومعهم أمر لا بد منه إذ من شأنه تبسيط العملية وتعريفهم بالمؤشرات والمعايير الخاصة بمراقبة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع المدني أن ينظر في إشراك وسائل الإعلام في اجتماعات التشاور أو التنسيق ذات الصلة وإبلاغها بمستجدات العملية وإشراكها في شكل أكثر فاعلية. ويُعتبر تنظيم الفاعليات الصحافية وتطوير البيانات الصحافية والمواد البصرية المخصصة فقط للاستعراض الدوري الشامل، سواء في المرحلة التحضيرية أو في متابعة نتائج، أدوات رئيسية يجب أن تنظر فيها منظمات المجتمع المدني.

٥- تقدم الآليات الإقليمية لمراقبة حقوق الإنسان مساحة إضافية لاستخدام المعلومات التي جرى جمعها عن عملية الاستعراض الدوري الشامل بهدف القيام بدعوات متماسكة إلى النهوض بالحقوق عبر آليات متنوعة، إذ تجري الجلسات في وقت قريب من الاستعراض الدوري الشامل. وجرى إنشاء اللجنة العربية لحقوق الإنسان وفق المادة 45 من الميثاق العربي. ووفق المادة 48، تقدم الدول الأطراف تقارير عن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ الحقوق والحريات المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة وعن التقدم المحرز في التمتع بها. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أيضاً تقديم معلومات إلى اللجنة التي ستنظر في التقارير في وجود الدولة الطرف المعنية ومشاركتها. على سبيل المثال، استغلّت مجموعات المجتمع المدني ومنظماته في لبنان والسودان المناسبة لتغيير مساهماتها الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل في مراجعة لجنة حقوق الإنسان العربية وعرضها على اللجنة، وأجريت الاستعراضات في وقت قريب من دورة الفريق العامل الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل لكل بلد على التوالي.^٦

^٥ -0 <http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Documents/14420%25-D8%AF%D984%D98%A%D920%84%D985%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D983%D8%A920%D985%D986%D8%B8%D985%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D984%D985%D8%AC%D8%AA%D985%D8%B920%D8%A7%D984%D985%D8%AF%D986%D98%A.pdf>

^٦ -1 اقرأ أكثر عن دورة لبنان والسودان في <http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/CommitteeSessions.aspx>.

تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة

يتبع الاستعراض الدوري الشامل، تماشياً مع المبدأ الأساسي المتمثل بالشمولية، العملية نفسها لكل عضو في الأمم المتحدة. ومع ذلك، ولأن كل بلد فريد من نوعه في ديناميكياته، وفي حالة حقوق الإنسان، والأهم في إشراك ممثليه، يمثل كل بلد حالة مختلفة. على سبيل المثال، في بعض البلدان، تجري الحكومة الوطنية مشاورات شاملة، وفي حالات أخرى تقدم البرلمانات مساهمات في تقرير المجتمع المدني.

وبالنسبة إلى المنطقة العربية، وبصرف النظر عن الاتجاهات المشتركة المذكورة من قبل، يمكن بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني ملاحظة أن الخصائص العامة للدول العربية تتميز بفضاء متقلص للمجتمع المدني، مثل انتهاك الحق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير وقيود مفروضة على الحق في الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى التحديات في تعبئة الموارد المالية، إلى جانب محدودية القدرات الهيكلية والتنظيمية، وتقييد المشاركة الفاعلة في العملية. ومع ذلك، كما يظهر في الحالات التالية، طورت منظمات المجتمع المدني أفضل الممارسات لتعزيز دورها. الحالات الواردة هي من الأردن ومصر ولبنان واليمن.

الأردن: بناء التحالفات والأصوات المعززة تحت هيئة - مظلة

خضع الأردن لأول مراجعة للاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠٠٩ ولمراجعة الدورة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واشتركت منظمات المجتمع المدني في العملية في شكل محدود عددياً (ثمانية تقديمات في الدورة الأولى و ١١ تقديماً في الجولة الثانية)، مقارنة بالدول العربية الأخرى. وفي الواقع، أبرزت جلسات الاستعراض عدم وجود بيئة مواتية في البلاد إذ دعت توصيات محددة إلى تعديل قانون الجمعيات لإزالة القيود المفروضة على إنشاء منظمات المجتمع المدني، وإلغاء دور الحكومة في منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تعيين موظفين في الدولة في منظمات المجتمع المدني المؤسّسة حديثاً، وإزالة شرط موافقة مجلس الوزراء على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أي قيود وضوابط غير مستحقة أخرى تفرضها الحكومة عليها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، طورت منظمات المجتمع المدني أفضل ممارساتها للمشاركة بفاعلية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وأبرزت هذه الممارسات تعزيز أصواتها من خلال بناء تحالفات. وبالفعل أنشأت مجموعات ائتلافاً مخصصاً للاستعراض الدوري الشامل تحت هيئة - مظلة.

تشكل ائتلاف "إنسان" لغرض الاستعراض الدوري الشامل قبل نحو سنة من الاستعراض الفعلي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكان الغرض من التحالف إعداد تقرير للاستعراض الدوري الشامل الثاني للأردن ومتابعة القضايا المتعلقة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في المملكة إلى جانب توصيات أعضاء الفريق العامل خلال مراجعة الدورة الأولى. وفي إعداد التقرير، أجرى تحالف "إنسان" مشاورات مكثفة ودورية بين أعضائه، ودارت مناقشات حول القضايا ذات الأولوية وبهدف صياغة التوصيات.

الدروس المستفادة لمنظمات المجتمع المدني

يساعدكم تقديم الطلبات المشتركة على الاستفادة من الخبرات المتنوعة والموارد (البشرية والرأسمالية والتقنية) والأمن، والمصادقية، والمتابعة، ويقضي على الازدواجية والمنافسة المحتملة

لكن

خذوا في الاعتبار أن بناء التحالفات لعملية الاستعراض الدوري الشامل، هو عملية منظمة ومنهجية لتكون مستدامة في إنجازاتها وليتجزز الصوت.

إن بناء التحالفات خطوة مهمة لإشراك منظمات المجتمع المدني في الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بسبب:

للمجموعات تحديد هدف واضح مع وجود التزام وبناء إستراتيجية معلنة لتعزيز إنجازاتها.

- من خلال مبادئ توجيهية للشراكة متفق عليها، وأهداف إستراتيجية محددة، وأدوار موضحة فيما بين الأعضاء، ومن خلال عقد اجتماعات دورية، تتعزز الجهود في المرحلة السابقة للتقديم وخلال المتابعة وتحقق استدامة العمل التعاوني.
- بنت المجموعات الثقة بين بعضها بعضاً من خلال تبادل المعلومات، وتعزيز المساءلة والشفافية المتبادلتين، لكن كذلك من خلال التعامل مع تحديات العمل في تحالف، مثل التوصل إلى توافق واسع.

في حالة الأردن، طور تحالف "إنسان" إستراتيجية نشطة للعمل مع وسائل الإعلام في هذا الصدد:

- بالعمل مع كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، وبدعم من رابطة وكالات النشر، بُنت دورة الفريق العامل الأردني للأكاديميين وطلاب القانون. وخلال الدورة، أُجري العديد من المقابلات المباشرة مع تحالف "إنسان" الذي جاء إلى جنيف لحضور دورة الفريق العامل.
- أجرى العديد من الإذاعات والتلفزيونات والصحف مقابلات مع ائتلاف "إنسان" فيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك محطة "مونتي كارلو" والعديد من محطات الإذاعة الأردنية.
- نظمت المجموعة، بوصفها تحالف "إنسان"، مؤتمراً صحافياً في الأردن وعقدت اجتماعات مناصرة في جنيف .
- بمجرد انتهاء الفريق العامل، دعت لجنة الحريات في البرلمان الأردني تحالف "إنسان" إلى مناقشة أولويات حقوق الإنسان في الأردن في ضوء توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وحضر عدة وزراء هذا الاجتماع بمن فيهم وزير الإعلام والعدل، ووزير الدولة للمنشآت.

٧- شمل الائتلاف منظمات المجتمع المدني التالية: مركز فينيكس للدراسات المعلوماتية الاقتصادية، ومركز دعم للتدريب والاستشارات، وتمكين لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية، ومركز العدل للمساعدة القانونية، واتحاد المرأة الأردنية، ومرصد الإنسان والبيئة، والاتحاد الأردني للنقابات التجارية المستقلة، والمرصد العمالي الأردني. وانضم إلى هذه المنظمات المحامي السيد معاذ المومني، والصحافيون السيدة رانيا الصرايرة، السيدة نادين النميري، والسيد محمد شما.

مصر: المشاركة في العملية لتسليط الضوء على القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني

جرت الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمصر قبل خمسة أيام فقط من انتهاء مهلة أعطتها الحكومة لـ "كيانات غير مسجلة" لتتسجل بموجب القانون القومي ٢٠٠٢/٨٤ بحلول ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الوضع، قررت مجموعات عدة لحقوق الإنسان عدم المشاركة في أي من إجراءات الاستعراض الدوري الشامل خوفاً من أن تستتبع مشاركتها إلى انتقاماً أو ربما اضطهاداً.

ومع ذلك، فإن عدم وجود فعلي لها في جنيف لم يمنحها من تسليط الضوء على انتهاكات لحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير عن الرأي. وهي استخدمت الاشتراك في عملية الاستعراض الدوري الشامل كمؤشر لإظهار القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني. في هذا الصدد:

الدروس المستفادة لمنظمات المجتمع المدني

استخدموا الاستعراض الدوري الشامل ليس فقط بوصفه عملية للتأكيد على حالة حقوق الإنسان في البلاد لكن أيضاً للتأكيد على التحديات التي تبرز أمام الاشتراك في عملية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها مؤشراً لتقييم البيئة المواتية في البلاد.

• أصدرت بياناً صحافياً مشتركاً أثار مخاوف في شأن إسكات المجتمع المدني المصري في عملية الاستعراض الدوري الشامل.^{١٠}

• أرسلت خطابات مناصرة مفتوحة إلى الممثلين الدائمين للأمم المتحدة وأعضاء مجلس حقوق الإنسان أبرزت فيها دعوتها من أجل العدالة الاجتماعية.^{١١}

• أشركت في جهودها جهات فاعلة دولية معفية من هذه القيود الوطنية وقادرة على أن تلفت الانتباه على المستوى الدولي. على سبيل المثال، في حالة الاستعراض الدوري الشامل لمصر، شمل التحالف المشترك، موضوع هذه الحالة، ٥١ منظمة و٧٩ نقابة عمالية، تعاونت مع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز جهودها على المستوى الدولي. وإلى جانب المركز، أعدت المجموعات مواد مناصرة إضافية، بما في ذلك وثيقة حقائق تلخص الشواغل الرئيسية وتقدم أسئلة وتوصيات في شأن حالة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر.^{١٢}

ومن المعروف جيداً أن الاستعراض الدوري الشامل كعملية تشمل مشاركة محدودة لمنظمات المجتمع المدني. فالفريق العامل لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالانضمام إلى الحوار التفاعلي، وفور إعطاء الكلمة إلى منظمات المجتمع المدني خلال الجلسة العامة، تكون اللمسات الأخيرة قد وُضعت بالفعل على مجموعة من التوصيات التي قبلتها الدولة قيد الاستعراض أو أخذتها في الاعتبار. والواقع أن الدقيقتين الممنوحتين لخطاب منظمات المجتمع المدني، خلال الجلسة العامة، يستبطنان قيوداً بسبب مبدأ "الأسبقية" ولأنهما مفتوحتان لـ ١٠ منظمات فقط. ومع ذلك، ينبغي بالأحرى اعتبار التركيز في جنيف على الظروف الوطنية لحقوق الإنسان فضاءً لإبراز عدم وجود بيئة تمكينية على المستوى الوطني والدعوة إلى العمل من أجل تطوير الوضع على الأرض.

<http://www.cesr.org/article.php?id=١٦٦٠> -١٠

http://www.cesr.org/downloads/CESR_open_letter_Egypt.pdf -١١

<http://cesr.org/article.php?id=١٦٥٠> -١٢

لبنان: تبادل نتائج الرصد الدوري الشامل في عمليات مماثلة

جرى استعراض الدورة الثانية للبنان يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٥ حين أجرت مجموعات المجتمع المدني فترة تشاور شاملة وخرجت بائتلاف واسع من حوالي ٨٠ منظمة قدمت تقارير مشتركة في شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعية مثل حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق العمال، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والعدالة الانتقالية... الخ.

واستفادت المجموعات من نتائج هذه البحوث المكثفة فوضعت تقارير في إطار عمليات مماثلة، كانت في هذه الحالة كتابة تقارير عن تقدم خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية.

تحدد خطة عمل سياسة الجوار جدول أعمال البلدان الشريكة للإصلاحات السياسية والاقتصادية. وتشمل هذه الإجراءات فترة من الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات ضمن عملية سياسة الجوار الأوروبية، في كل سنة يُقَيِّم تنفيذ خطة العمل من خلال الإبلاغ عن التقدم المحرز. ويجمع هذه المعلومات جهاز العمل الخارجي الأوروبي، ويُشجِّع المجتمع المدني على تقديم معلومات حول المراقبة الخاصة به.

وفي حين يخضع الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة، يندرج الإبلاغ في شأن سياسة الجوار الأوروبية في إطار هيكل الاتحاد الأوروبي، وهما يركزان على حد سواء على التقدم والتراجع في أوضاع حقوق الإنسان، استفادت مجموعات المجتمع المدني اللبنانية بأن قدمت تحليلها لكل عملية رصد. وكان هذا ممكناً أيضاً للإبلاغ في شأن الاستعراض الدوري الشامل، فالمجموعات نظرت في كل قضية/حق في شكل منتظم مع:

• بيانات حديثة وموثوقة لوضع افتراضات حول وضع حقوق الإنسان بما في ذلك التقدم - التراجع

• تحليل مقارنة من موارد متنوعة للمعلومات للتحقق من المساهمات

• تقييم كل حق وفق مبادئ التوافر وإمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والقدرة على التكيف

• تسليط الضوء على الفوارق (المناطقية والجنسانية) فوجود فوارق يشير إلى انتهاك لمبدأ المساواة الشاملة

المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، في حال كانت ممارسة مخصصة، لن تحقق كثيراً، كما في غيرها من آليات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن المجموعات الضالعة ينبغي أن تقوم برصد مستمر لتنفيذ التوصيات ومتابعة وثيقة على المستوى الوطني من شأنها أن تساعد في زيادة الوعي وخلق ضغط على الدولة لتكون مسؤولة فيما يتعلق بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجموعات أن تنظر كذلك في نشر نتائج تقاريرها في شأن الاستعراض الدوري الشامل، وهذا يعني الانتهاكات المحددة والإجراءات العلاجية اللازمة في العمليات الأخرى ذات الصلة. وفي النهاية، فإن رصد حقوق الإنسان هو ممارسة تامة، على أساس المعايير والمؤشرات المستمدة من إطار حقوق الإنسان. لذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدم نتائج البحوث والبيانات المجموعة والمعلومات المجمعة في أماكن أخرى.

الدروس المستفادة لمنظمات المجتمع المدني

اتخذوا نهجاً شاملاً لآليات مراقبة حقوق الإنسان (بما في ذلك هيئات المعاهدات، والمقررين الخاصين، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة) وشاركوا نتائج الرصد الدوري الشامل في عمليات مماثلة للقيام بدعوة متماسكة في شأن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر المجموعات الضالعة في الاستعراض الدوري الشامل في عمليات إبلاغ مماثلة للدخول في العمل المشترك وحتى توسيعه لأن مجموعات أخرى قد تكون مهتمة بالمساهمة بنشاط في عمليات متنوعة. وبالفعل تقدّم مراجعات لجان الاتفاقيات، مثل لجنة الحقوق الاجتماعية، وجلسات لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، مساحات مماثلة يمكن أن تُثار فيها المعلومات والتوصيات المجموعة في صورة منتظمة. وستسلط الدعوات المتماسكة التي يطلقها المجتمع المدني في عمليات متنوعة، الضوء على حالة حقوق الإنسان في البلاد. وبالمثل، ستطلق الدولة، باعتبارها صاحب الواجب الرئيسي، الإجراءات العلاجية والتقدمية

المماثلة في هذه العمليات المتنوعة.

وهكذا، فور الانخراط في الاستعراض الدوري الشامل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني

• تحديد آليات رصد مماثلة ووضع جداول زمنية للنشاطات وخرائط طريق لتوفير معلومات متسقة

• الاستفادة من العمل المشترك الجاري والخبرات المتوافرة لدى كل مجموعة في عمليات متنوعة (مثلاً، حين يمكن تعميم المنظور الجنساني بغرض كتابة تقرير خاص بالاستعراض الدوري الشامل، يمكن أن تستفيد المجموعات أيضاً من خبرات المجموعة النسائية لإعداد تقارير الظل لمراجعة لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة)

اليمن: تعبئة المجتمع المدني قبل الاستعراض الدوري الشامل وبعده

تُقدّم الصراعات والحروب وعدم الاستقرار كذريعة من جانب الدول فيما يتعلق بافتقارها إلى الجهود المبذولة لتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتلبيتها. فتخصيص الموازنات للعسكرة للتغلب على "تهديدات أمنية" أو تقييد المساحات على المستوى الوطني للمجتمع المدني بموجب قوانين الطوارئ، ممارسات شائعة في المنطقة. وللأسف، تشكل هذه الممارسات تحديات كذلك كبيرة للمجتمع المدني في الاضطلاع بأدوار فاعلة على المستوى الوطني في صنع السياسات والرصد والمناصرة. ويصح الأمر نفسه في عملية الاستعراض الدوري الشامل، لأنها تخلق القيود.

لكن، وكما هي الحال في اليمن، نظمت منظمات المجتمع المدني اجتماعات تشاورية قبل الاستعراض الدوري الشامل وبعده لضمان ألا تحد التحديات الأمنية على المستوى الوطني من مساهمات مختلف المجموعات في هذه العملية.

ووفق ذلك، ومع الاجتماع التشاوري الذي عُقد قبل الاستعراض الدوري الشامل، مكنت المجموعات اليمنية مجموعات من مناطق مختلفة من اليمن من التجمع والمساهمة في إعداد المساهمات. وكانت هذه الدورة السابقة للتشاور مهمة لتحديد الأولويات، وإنشاء مجموعات عمل، لكن أيضاً لتبني موقف قائم على توافق في الآراء في شأن مجموعة ممكنة من التوصيات التي من شأنها أن تُوجّه إلى الحكومة.

من جهة أخرى، وفي حين أن بعض المجموعات فقط كانت موجودة بنشاط في جنيف خلال دورة الفريق العامل، ونظمت أحداثاً جانبية، وأجرت مناصرة مباشرة في جنيف، نُظمت جلسة مشاورات تالية للاستعراض الدوري الشامل فور عودة المجموعات. وضم الاجتماع مجموعات مماثلة كانت تعمل في اجتماع ما قبل الاستعراض الدوري الشامل وهدف إلى اطلاعها على نتائج المناصرة ونتائج جلسة الاستعراض الدوري الشامل. ونُوقِشت مجموعة من التوصيات التي تلقتها الحكومة اليمنية. وشدد الاجتماع على ضرورة أداء منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في مراقبة تنفيذ الحكومة لتوصيات

الاستعراض الدوري الشامل ذات الصلة. ووجهت المنظمات المشاركة دعوة واضحة إلى وزارة حقوق الإنسان لإشراك منظمات المجتمع المدني في العملية برمتها الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل لليمن، ليس فقط بإرسال مشروع تقرير لمناقشات منظمات المجتمع المدني وردود الفعل، بل كذلك تطبيق مقاربة تشاركية وشاملة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأبرزت أيضاً أهمية تعزيز القدرات المؤسسية لجميع أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان، وتهيئة بيئة مواتية لرصد حقوق الإنسان ومناصرتها. واتفق المشاركون أيضاً على:

- تأسيس شبكة من المنظمات غير الحكومية من العاصمة والمحافظات، تتابع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وستُكَلَّف بالعمل وفق مناطق عملياتها، أي الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- إنشاء مجموعة وطنية لمتابعة الحكومة اليمنية وحضها وإقناعها بأهمية تنفيذ التوصيات؛
- المضي قدماً في بناء القدرات وتوسيع الائتلاف الذي أُنشئ، من خلال التدريب على آليات الإبلاغ الدولي للأمم المتحدة المخصصة للمنظمات غير الحكومية الصغيرة والمتوسطة
- من المهم إعلان ما نُوقِش في جنيف على المستوى الوطني، لتحويل "لحظة جنيف" هذه إلى عملية وطنية يمكن لمختلف الجهات المعنية المشاركة وأداء دورها فيها. وينبغي للمجموعات الاستفادة من هذه المشاورات وكذلك:

- وضع خطط إستراتيجية وخريطة طريق لتنفيذ هذه التوصيات
- إنشاء مجموعات عمل لرصد التوصيات وجدول زمني لتقديم تقاريرها
- إشراك مجموعات جديدة لتوسيع التحالفات

وينبغي أن تكون هذه المشاورات شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين ومشاركة في شكل شامل للأكاديميين ووسائل الإعلام والوزارات والبرلمانيين والمجتمع المدني والنقابات والنشطاء لتحقيق إنجازات أفضل في المتابعة.

الدروس المستفادة لمنظمات المجتمع المدني

نظّموا قبل الاستعراض الدوري الشامل وبعده مشاورات على المستوى الوطني من شأنها أن تساعدكم على إشراك مختلف المناطق والخلفيات في العملية زيادة الوعي على المستوى الوطني بنتائج دورة الفريق العامل ضمان تشكيل صوت متماسك وسماع ما يُناقش في جنيف على المستوى الوطني

الطريق قدماً

هذه الأداة المرجعية تهدف إلى تقديم ممارسات منظمات المجتمع المدني والدروس المستفادة تحقيقاً لمشاركة فاعلة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، ينبغي للمرء أن يضع في اعتباره أن الاستعراض الدوري الشامل ليس هو الدواء الشافي للانتهاكات حقوق الإنسان. لكن مجتمعاً مدنياً حياً وفعالاً يشترك في آليات رصد حقوق الإنسان، ويمارس الرصد والمناصرة المتواصلين، كعوامل للتغيير، أمر لا بد منه لضمان معالجة هذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، وعلى غرار غيره من آليات مراقبة حقوق الإنسان، يتضمن الاستعراض الدوري الشامل مساحة لمنظمات المجتمع المدني حتى:

- تقييم تنفيذ الإجراءات التحويلية والوقائية،
- تحدد الإجراءات التراجعية التي تجري،
- تحدد القوانين والسياسات والبرامج والممارسات التمييزية،
- تقيس الإنجازات والكشف عن الفشل والثغرات والانتهاكات،
- تحدد أولويات العمل العلاجي،
- تعزز نهجاً يقوِّم على حقوق الإنسان في صنع السياسات وتنفيذها

الاستعراض الدوري الشامل، إذا استُخدم أيضاً كأداة من قبل المجتمع المدني، يمكن اعتباره مساحة لجعل نتائج أعمال الرصد أسهل وصولاً لأصحاب الحقوق وممثليهم. وإذ تقدم عيناً دولية على الظروف الوطنية لحقوق الإنسان، تخلق العملية انتباهاً، وتثير أيضاً اهتمام وسائل الإعلام بزيادة الوعي ونشر المعلومات ذات الصلة. وفي الواقع، يمكن لهذه "العين العامة" أن تُستخدم لضمان محاسبة الجهات المسؤولة على ضعف الأداء، والسلوك غير القانوني و/أو الاستخدام غير الكفء للموارد العامة. وهذا يتطلب رفع الوعي على المستوى الوطني بمشاركة المجتمع المدني لكن أيضاً:

- رفع الوعي على المستوى الوطني بالتوصيات التي قبلتها الحكومة والتأكيد باستمرار على ضرورة الاشتراك الصادق - أي تحويل هذه الالتزامات الطوعية إلى ممارسات فعلية
- العمل لصياغة خطط وإستراتيجيات عمل وطنية في شأن التوصيات لتحديد الخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها في تنفيذها - نحو تقديم توصيات عامة لمتابعة مؤشرات محددة
- استخدام بيانات منظمات المجتمع المدني لتطوير وثائق المناصرة ذات الصلة بما في ذلك الالتماسات ووثائق السياسات والبيانات... الخ
- بناء تحالفات وتعزيز التواصل بين المجموعات المختلفة لصياغة صوت مماسك للمجتمع المدني، من أجل ضمان الشمولية والترابط بين كل الحقوق في إطار العملية والعمل لعملية مستدامة للربط الشبكي وبناء التحالفات
- إشراك وسائل الإعلام على المستويين الوطني والدولي من أجل رفع مستوى الوعي في شأن نتائج العملية
- بناء نهج شامل لآليات مراقبة حقوق الإنسان (بما في ذلك هيئات المعاهدات، والمقرررين الخاصين، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة) والنظر في الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتعزيز أعمال الرصد الذي جرى في هذه القنوات.